

الأمانة العامة

قطاع فلسطين

والأراضي العربية المحتلة

تقريــر وتوصيــات

الـدورة (113)

لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين

في الدول العربية المضيفة

### الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

20-24 يوليو 2025

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الأمانة العامةقطاع فلسطينوالأراضي العربية المحتلة |  | مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين فـي الـدول العربيــة المضيفــةالــدورة (113)الأمانة العامة لجامعة الدول العربية20-24/7/2025 |

##### التقرير والتوصيات

**أ- الافتتاح وكلمات الوفود:**

عقدت الدورة (113) لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة في الفترة 20-24/7/2025 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، بمشاركة وفود: المملكة الأردنية الهاشمية – الجمهورية العربية السورية - دولة فلسطين – جمهورية مصر العربية – الجمهورية اللبنانية – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم –وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا)، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية "قطاع فلسطين والاراضي العربية المحتلة".

**افتتحت الدورة المستشار/ منار الشيخ حيث ألقت كلمة السفير/ محمود عمر، رئيس وفد جمهورية مصر العربية - مدير إدارة فلسطين في وزارة خارجية جمهورية مصر العربية،** أعمال المؤتمر مستهلاً كلمته بالإشارة إلى الحرب الشعواء التي تشنها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على قطاع غزة منذ اكثر من عام ونصف من القتل والتشريد لحوالي 2 ونصف مليون فلسطيني مخلفة أكثر من 57 ألف شهيد، وأكد على ضرورة وقف فوري ومستدان لإطلاق النار في غزة بما يمهد لترتيبات ما بعد الحرب وإعادة بناء القطاع من خلال البدء في تنفيذ خطة إعادة الاعمار المصرية العربية ودعم قدرات السلطة الوطنية الفلسطينية، لكي تتمكن من أداء دورها الأساسي في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، وشدد على رفض مصر القاطع لأي مخططات تستهدف تصفية القضية الفلسطينية من خلال تهجير الفلسطينيين خارج أراضيهم، كمقترح المدينة الإنسانية المزمع انشائها على نحو يشكل انتهاكاً جسيماً لأحكام القانون الدولي وتقويضا لمسار حل الدولتين، وأكد على التمسك بالاونروا وبدورها الذي لا غنى عنه في دعم أبناء الشعب الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة، ورفض أي آليات خارج اطار الأمم المتحدة، وفي الختام أكد على استمرار مصر في الوقوف بكل ما اوتيت من إمكانيات لدعم الأشقاء في فلسطين والعمل لإيجاد حل عادل ودائم يفضي إلى قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية.

**وفي نهاية الكلمة تنازلت عن رئاسة الدورة إلى السيد رئيس وفد دولة فلسطين الدكتور/ أحمد ابو هولي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية - رئيس دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية**، الذي افتتح كلمته بتوجيه الشكر للدول العربية المضيفة وللمنظمات العربية والإسلامية المشاركة في المؤتمر وللاونروا ولجامعة الدول العربية على جهودها وموقفهم الثابت والداعم للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، حيث أشار إلى تواصل العدوان على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023، والذي خلف أكثر من مائتي ألف فلسطيني بين جريح وشهيد وما يزيد عن 13000 مفقود تحت الأنقاض، إضافة إلى 1.9 مليون نازح يعيشون في الخيام، كما واصلت دولة الاحتلال اغلاق المعابر ومنع ادخال المساعدات الإنسانية وفرض التجويع على ما يزيد عن 2.4 مليون فلسطيني في قطاع غزة، كما أشار إلى مواصلة عدوانها على مخيمات شمال الضفة الغربية والتي أسفرت عن ارتقاء عشرات الشهداء ومئات الجرحى وتدمير بنيتها التحتية وحرق وتدمير مئات المنازل والمحال التجارية، بما اسفر عن نزوح أكثر من 42 ألف لاجئ فلسطيني على مسمع ومرأى من العالم، وأكد على أنه يجب محاسبة الاحتلال الإسرائيلي على خرقه المتواصل للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف وقرارات الشرعية الدولية، وطالب بوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة وفتح المعابر وإدخال المساعدات ورفض أي محاولات للتهجير وتوفير الدعم السياسي والدبلوماسي الكامل للتوصل لحل الدولتين ومطالبة مجلس الامن بتشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق في الجرائم الإسرائيلية ومحاسبة مرتكبيها.

ثم ألقى السيد الدكتور/ سعيد أبو علي، الامين العام المساعد - رئيس قطاع فلسطين والاراضي العربية المحتلة، كلمة أشار فيها الى تواصل حرب الافناء والابادة المتواصلة بقطاع غزة فيما يجسد الوحشية بكل معانيها اسقاطاً للقوانين والقيم والمبادئ السماوية والإنسانية وامتحاناً فظيعاً للضمير الإنساني مشدداً على إنه العار بعينه الذي يلحق المجتمع الإنساني وهو يشهد هذه المجزرة المتواصلة 654 يوماً بحق أبناء غزة الذين إن لم تقتلهم آلة الموت الرهيبة قتلهم الجوع والظمأ وفقدان الدواء، كما حذر من خطورة الوضع في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية إذ يتواصل العدوان الإسرائيلي، حيث بلغ عدد الشهداء منذ السابع من أكتوبر 2023 أكثر من 1000 شهيد وأكثر من 7000 جريح وذلك في ظل استهداف الاونروا والمخيمات في الضفة الغربية بغرض انهاء رمزيتها لقضية اللاجئين الفلسطينيين حيث تم تدمير أكثر من 1500 مبنى في المخيمات وتم تهجير أكثر من 52 ألف من سكان المخيمات هذا بالإضافة لتواصل هجمات المستوطنين المدعومة من سلطات الاحتلال الإسرائيلي بممارسة الإرهاب والاعتداءات المتواصلة على أبناء الشعب الفلسطيني في إطار سياسة الاحتلال الرسمية الممنهجة .

وأشار إلى أن الأونروا وعلى مدار السنوات الماضية تعرضت لحملات ممنهجة لإنهاء عملها وتصفيتها وقد بلغت تلك الحملة ذروتها بإصدار الكنيست الإسرائيلي قرار بحظرها في الأراضي الفلسطينية المحتلة والذي بدأ تطبيقه منذ يناير 2025 بحربه على المخيمات شمال الضفة وإنهاء وجود الاونروا ومدارسها ومقراتها بالقدس، هذا بالإضافة لما تواجهه الأونروا في قطاع غزة من استهداف متعمد لمقراتها وخدماتها لمنعها من قيامها بتفويضها الأممي والذي أسفر عن استشهاد 330 من موظفي الأونروا.

ودعا جميع دول العالم المحبة للسلام والعدل إلى تقديم ما تستطيع لدعم الاونروا وتمكينها من مواصلة دورها في هذه الظروف المصيرية كما دعاها لدعم تجديد تفويض الأونروا في الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة والانحياز للجوانب الإيجابية بشأن التقييم الاستراتيجي للأونروا ودورها الهام والحيوي وحياديتها وفاعليتها والحفاظ على بقائها واستمراريتها بكافة المهام الموكلة لها وفق تفويض تأسيسها.

ثم ألقى المهندس/ رفيق خرفان - المدير العام لدائرة الشؤون الفلسطينية بالمملكة الأردنية الهاشمية، كلمة أكد فيها على موقف المملكة الثابت والداعم لحقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، وعلى راسها حقه في إقامة دولته المستقلة على خطوط الرابع من يونيو/حزيران لعام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، استناداً إلى حل الدولتين، مع الترحيب بالمؤتمر المرتقب بشأن الحل. كما جددت الأردن رفضها التام لانتهاكات إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في القدس، ومحاولات تهويد المدينة وتغيير تركيبتها السكانية، والتأكيد على الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية، التي يتولاها جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، والمعترف بها دولياً.

وفي الشأن المتعلق بالأونروا حذرت المملكة مما ورد في تقرير التقييم الاستراتيجي للوكالة، والذي تضمن سيناريوهات من شأنها تقويض عملها ونزع ولايتها، مؤكدة رفضها لأي محاولات لإعادة تعريف التفويض او نقل مهام الوكالة لجهات أخرى، كما شددت على أهمية دعم الاونروا سياسياً ومالياً باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الالتزام الدولي تجاه اللاجئين، وعلى ضرورة التنسيق العربي والدولي لحشد الدعم اللازم، لا سيما في ضوء أهمية دور الوكالة في تقديم الخدمات الأساسية، خاصة في غزة، وأكدت الأردن ضرورة احترام سيادة الدول المضيفة في ما يتعلق بالمناهج التعليمية. ودعت الدول التي أوقفت تمويلها للأونروا إلى إعادة النظر في قراراتها، مرحبة في الوقت ذاته بقرار لجنة التراث العالمي إبقاء البلدة القديمة في القدس وأسوارها على قائمة التراث المهدد بالخطر.

ثم ألقى الدكتور/ محمد طه الأحمد – مدير إدارة الشؤون العربية بوزارة الخارجية والمغتربين للجمهورية العربية السورية كلمة، أكد فيها على الموقف الثابت لسوريا في دعم الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع بما يفضي إلى استعادة جميع حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على كامل ارضه المحتلة وعاصمتها القدس الشريف، وأعرب عن تقدير سوريا البالغ للدور المحوري للأونروا باعتبارها الشاهد الحي على نكبة الشعب الفلسطيني، وأكد على ضرورة تمكين الوكالة من الاستمرار في أداء مهامها وفقاً لتفويضها الأممي ورفض أي محاولات تستهدف تقليص خدماتها أو تغيير طبيعة عملها أو المساس بحق العودة، وأشار إلى ضرورة بلورة موقف عربي موحد يرتكز على صمود الشعب الفلسطيني وتفعيل أدوات العمل العربي الجماعي، بما يضمن الضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لوقف عدوانها المستمر على أبناء الشعب الفلسطيني والزامها بقرارات الشرعية الدولية.

**ثم ألقت السيدة المهندسة/ نادين ماروق، مدير مكتب لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني رئيس وفد الجمهورية اللبنانية كلمة**، أشارت فيها إلىإن لبنان يعرب عن إدانته الشديدة للعدوان المستمر على قطاع غزة منذ أكثر من 600 يوم ويؤكد على أن حرب الإبادة على غزة يجب ان تتوقف فوراً وان يفسح المجال أمام جهود السلام العادل والشامل. كما يدين بشدة ما يتعرض له أهلنا في الضفة الغربية من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، معتبراً إن هذه الأعمال تمثّل خرقاً صارخاً للقانون الدولي والمواثيق الإنسانية وتستوجب موقفاً عربياً موحداً وحازماً لوقف نزيف الدم، وحماية الشعب الفلسطيني، وأكدت إن الجمهورية اللبنانية يقدّر تفاني موظفي الأونروا ويحيّي صمود من يعمل منهم في الخطوط الأمامية، ويتقدّم بأحرّ التعازي بسقوط أكثر من 330 شهيداً من طواقم الوكالة، قضوا أثناء تأديتهم لمهامهم الإنسانية في قطاع غزة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني ولقرارات الأمم المتحدة، وفي الوقت الذي نواصل فيه، كدول مضيفة، تحرّكنا السياسي والدبلوماسي والإعلامي من أجل مناصرة الأونروا وحماية ولايتها بموجب القرار 302، فإن لبنان، أسوة بباقي الدول العربية، يُجدّد رفضه القاطع لتقليص الخدمات أو المسّ بحقوق الموظفين. كما يدعو إلى معالجة عاجلة لأوضاع الموظفين المتضرّرين من الإجازات القسرية، لا سيما من اضطروا إلى مغادرة قطاع غزة إلى مصر لأسباب قهرية. ويعبّر عن معارضته الشديدة لأي نهج أحادي في اتخاذ قرارات تؤثّر على الأمن الوظيفي والاستقرار المجتمعي في المخيمات، كما أكدت على الدعم الكامل لتجديد تفويض الاونروا في الدور المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ثم ألقت السيدة/ جيلان شرف - رئيس وفد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، كلمة أشارت فيها إلى أن المنظمة تواصل دعمها الثابت للقضية الفلسطينية لا سيما في الجوانب التعليمية والثقافية التي تشكل أحد أهم ميادين الصمود في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، وشددت على الدعم الكامل للاونروا ودورها الكبير في الخدمات الأساسية لللاجئين الفلسطينيين، وأكدت على الدعم الكامل والمتواصل لتجديد وكالة الأونروا وضمان استقلالية عملها ورفض أي مساس من تفويضها الأممي.

ثم ألقت السيدة/ سحر الجبوري– رئيس مكتب الاونروا بالقاهرة كلمة أشارت فيها للحملة الممنهجة التي تواجهها الأونروا من ادعاءات تستهدف تقويض مصداقيتها والنيل من تفويضها بهدف القضاء على الوكالة وتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين وذلك في ظل ازمة مالية حادة تواجه الوكالة وتؤثر على قدرتها في تقديم خدماتها الأساسية للاجئين الفلسطينيين حيث بلغ العجز في الموازنة لعام 2025، 200 مليون دولار.

ودعت الدول العربية لتقديم دعم استثنائي عاجل للأونروا لتفادي توقف خدماتها بحلول شهر سبتمبر القادم، كما أكدت على أهمية الحشد لتجديد تفويض الأونروا والمقرر في الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ثم قدم السيد/ شادي العبد - مدير الدائرة المالية بالأونروا، عرضاً حول الوضع المالي لموازنة الوكالة لعام 2025، حيث أشار أن موازنة البرامج الأساسية بلغت 880 مليون دولار، وأن ما تم سداده منها 340 مليون دولار، وأن نداء الطوارئ الخاص بغزة لم يتم تمويله إلا بنسبة 4% بقيمة 66 مليون دولار، ونداء الطوارئ الخاص بسوريا لم يتم سداد سوى 8% منه بقيمة 35 مليون دولار، كما أكد أن الأموال المتاحة للأونروا تكفي بتغطية خدماتها فقط حتى نهاية شهر أغسطس 2025.

ب – جدول الأعمال:

بعد افتتاح الدورة وإلقاء رؤساء الوفود كلماتهم أقر المشاركون مشروع جدول الأعمال الذي أعدته الأمانة العامة - إدارة شؤون فلسطين في قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة.

ج – تقارير ومناقشات الوفود:

تم استعراض الوفود المشاركة لأهم المحاور التي تضمنتها تقاريرها (قائمة التقارير والكلمات مرفقة).

وشهدت جلسات المؤتمر مداخلات ومناقشات فاعلة وبناءة من كافة الوفود المشاركة تناولت كافة بنود جدول الأعمال واتخذ المؤتمر توصيات هامة في كافة الموضوعات الواردة في هذه البنود والتي سيتم رفعها إلى الدورة العادية رقم (164) لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري.

د- التوصيات:

 أكد المجلس على توصياته السابقة، واتخذ التوصيات التالية:

أولا: قضية القدس:

1. يؤكد المؤتمر بأن ما تتعرض له مدينة القدس المحتلة من جرائم وانتهاكات متواصلة على يد سلطات الاحتلال الإسرائيلي والمستعمرين والجماعات اليهودية المتطرفة، علاوة على توزيع أوامر الإخلاء القسري وهدم المنازل في حزيران 2025 لبعض العائلات في حيي بطن الهوى والبستان في بلدة سلوان، لصالح جمعية "عطيرت كوهنيم" الاستيطانية، والتي تهدف الى اقامة ما تسمى "حديقة تلمودية" على أنقاض منازل الفلسطينيين في محاولة لمحاصرة الوجود الفلسطيني ومحو معالمه التاريخية وعزل الأحياء الفلسطينية وتغيير الطابع الديمغرافي للمدينة. ويدعو المؤتمر دول العالم الملتزمة بالشرعية الدولية، العمل على وقف مسلسل التهجير القسري والهدم المنهجي الذي يستهدف الوجود الفلسطيني في القدس، ودعم صمود أهلها بكل الوسائل الممكنة، دفاعا عن هوية المدينة ومستقبلها كعاصمة لدولة فلسطين.
2. يدين المؤتمر، قرار رئيس الاكوادور إعادة افتتاح مكتب ابتكار وريادة الأعمال ذي صفة دبلوماسية في مدينة القدس المحتلة في مايو/أيار2025، والتي تشكل خطوة غير قانونية، وانتهاكا لقرارات الأمم المتحدة حول مدينة القدس، لا سيما قرار مجلس الأمن الدولي رقم 478 الذي اعتمد في 20 أغسطس 1980، الذي يدعو الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحبها من المدينة المقدسة، ويدعو المؤتمر حكومة الاكوادور إلى التراجع عن هذا القرار، وعدم اتخاذ أي خطوات من شأنها المساس بالوضع التاريخي والقانوني والسياسي لمدينة القدس المحتلة.
3. يدين المؤتمر الدعوات التحريضية المتطرفة التي اطلقتها جماعات استيطانية يمينية قي ابريل/نيسان 2025 لتفجير المسجد الأقصى المبارك. وبناء الهيكل المزعوم مكانه، كما يدين الانتهاكات الإسرائيلية بحق المسيحيين في القدس خلال احتفالات "سبت النور"، بما في ذلك منع الوصول إلى الكنائس والاعتداءات الجسدية على المصلين، ويعتبر ذلك "تحريضا خطيرا ينذر باتساع دائرة العنف في المنطقة ويطالب المؤتمر المجتمع الدولي بإلزام دولة الاحتلال بتوفير الحماية اللازمة لهذه المقدسات، واحترام قرارات الشرعية الدولية".
4. يدين المؤتمر، قرار الوزير المتطرف في حكومة الاحتلال الإسرائيلي "إيتمار بن غفير في ابريل/نيسان 2025" إغلاق صندوق ووقفية القدس، في خطوة عدوانية، تأتي ضمن سياسة الاحتلال الممنهجة، لتقويض الوجود الفلسطيني في العاصمة المحتلة والذي يشكل استهدافا للوجود الفلسطيني وطمسا للهوية العربية لمدينة القدس المحتلة ويدعو المؤتمر المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية، وإلزام إسرائيل وقف عدوانها على الشعب الفلسطيني ومؤسساته بشكل فوري، ووقف الانتهاكات المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية .
5. يحذر المؤتمر من "تداعيات اقتحامات المستعمرين والمسؤولين الإسرائيليين المتكررة لباحات المسجد الأقصى، بما تحمله من خرق خطير للقانون الدولي وللوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس والتزامات إسرائيل بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، وتعديًا لقدسية المسجد الأقصى، واستفزازًا لمشاعر المسلمين، وانتهاكا صارخا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تؤكد أنه لا سيادة للاحتلال الإسرائيلي على مدينة القدس ومقدساتها، ويؤكد على الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، كما يجدد المؤتمر التأكيد على أن المسجد الأقصى المبارك والحرم القدسي الشريف، بكامل مساحته هو مكان عبادة خالص للمسلمين فقط، ويدعو في الوقت نفسه المجتمع الدولي إلى وضع حد لهذه الانتهاكات الخطيرة والمتكررة لحرمة الأماكن المقدسة في مدينة القدس المحتلة، وضرورة الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم فيها.

ثانيًا: جدار الفصل العنصري:

 1- يدين المؤتمر مواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي مصادرة الأراضي لاستكمال إقامة جدار الفصل العنصري، ويؤكد بان إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، تواصل استهتارها وانتهاكها للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة وللرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في تموز2004 الذي طالب بإزالته من كل الأراضي الفلسطينية باعتباره مخالف للقانون الدولي. مما يستوجب من الجمعية العامة ومجلس الأمن النظر في أية إجراءات أخرى لإنهاء الوضع غير القانوني للجدار الذي يحرم الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم .

2- يدعو المؤتمر الدول العربية والإسلامية لتقديم الدعم اللازم لمكتب الأمم المتحدة لتسجيل الأضرار الناشئة عن جدار الفصل العنصري لتمكينه من مواصلة انجاز مهامه.

ثالثًا: الاستيطان والهجرة:

1- يدين المؤتمر، قرار دولة الاحتلال الإسرائيلي المصادقة على بناء 22 مستعمرة جديدة في الضفة الغربية المحتلة بتاريخ 30 أيار/مايو 2025، ويعتبر المؤتمر، أن هذه الخطوة إمعان من سلطات الاحتلال في مخططاتها الاستعمارية بهدف تغيير الواقع الجغرافي والديمغرافي في الأرض الفلسطينية المحتلة علاوة على تكريس احتلالها، وتقويض الجهود الدولية الرامية إلى حل الدولتين، ويدعو المؤتمر إلى التحرك الفوري لوقف هذا التصعيد غير المسبوق، ومحاسبة الاحتلال على خرقه المتواصل للقانون الدولي الإنساني، واتفاقيات جنيف، وقرارات الشرعية الدولية. وعلى وجه الخصوص قرار مجلس الأمن 2334 لعام 2016.

2- يدين المؤتمر إرهاب مليشيات المستوطنين المرعي من المؤسسة الرسمية في دولة الاحتلال الإسرائيلي الذي تسبب في تهجير أكثر من 30 تجمعاً بدوياً تتضمن 323 عائلة من أماكن سكنها إلى أماكن أخرى منذ السابع من أكتوبر 2023، كان آخرها في مطلع يوليو 2025 بتهجير 30 عائلة جديدة قسرا عن تجمع عرب المليحات الواقع في نهاية طريق المعرجات شمال غرب أريحا، إثر الاعتداءات المتكررة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستعمرين بحقهم، والذي يأتي ضمن خطة استعمارية أوسع، تنفذها حكومة الاحتلال الإسرائيلي، لتهويد منطقة المعرجات التي تعد منطقة استراتيجية، كونها الطريق الرئيسي بين أريحا والمحافظات الأخرى، ويطالب المؤتمر بالتحرك العاجل، لتوفير حماية للتجمعات البدوية، وفرض عقوبات على المستوطنين، أسوةً بما فعلته بعض الدول الأوروبية، وإرسال لجان تحقيق ومراقبة ميدانية إلى المناطق المستهدفة، وتقديم تقارير دورية لمجلس الأمن والأمم المتحدة.

3- يدين المؤتمر اقتحام وزير جيش دولة الاحتلال الإسرائيلي يسرائيل كاتس موقع مستوطنة ترسلة (سانور) جنوب جنين المخلاة عام 2005، في خطوة تصعيدية تهدف الى وضع قانون إلغاء فك الارتباط في شمالي الضفة بإعادة المستوطنات التي تم تفكيكها عام 2005 في أيار 2024 موضع التنفيذ الفعلي، ويؤكد المؤتمر بان عودة دولة الاحتلال الإسرائيلي إلى مستعمرات أخليت عام 2005، يعتبر عدوانا سافرا على القانون الدولي، وتحديا صارخا للإجماع الدولي ولقرارات مجلس الأمن، مما يستوجب آليات دولية فاعلة لوقف مخططات الضم والاستيطان التي تقوض حل الدولتين .

4- يدين المؤتمر إعلان ما يسمى وزير التراث في دولة الاحتلال الاسرائيلي عميحاي إلياهو، في مايو/أيار 2025 إقامة “متنزه السامرة الوطني" على أرض الموقع الأثري الفلسطيني في سبسطية، في تجاهل تام للقانون الدولي ولقرارات "اليونسكو" ذات الصلة، وانتهاكاً صارخاً لالتزامات القوة القائمة بالاحتلال، وتمثل تهديداً مباشراً لهوية الموقع وطبيعته التاريخية، ويطالب المؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو"، إلى ضرورة التدخل الفوري والعاجل لوقف ممارسات الاحتلال التهويدية لموقع سبسطية الأثري الذي أُدرج على لائحة منظمة اليونسكو للتراث المادي العالمية عام 2012.

5- يدين المؤتمر مصادقة المجلس الوزاري المصغر في حكومة الاحتلال الإسرائيلي، في مايو/أيار 2025، على قرار استئناف ما تسمى "تسوية الحقوق العقارية وتسجيل الأراضي"، خصوصا في المنطقة "ج" من أراضي الضفة الغربية، تنفيذا لخطط حكومة اليمين المتطرفة بالتهجير والتهويد والضم وإقامة المستعمرات الرعوية، ويعتبر المؤتمر استئناف العمل بهذا القرار خرقا فاضحًا للقانون الدولي، وامتدادا لمساعي فرض السيادة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة، وتحديا سافرا للإرادة الدولية التي تجمع على عدم شرعية الاستعمار في الأراضي المحتلة، ويتعارض مع الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي، خصوصا القرار 2334 الذي يدين جميع الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير التكوين الديموغرافي وطابع الأرض الفلسطينية المحتلة ووضعها منذ 1967، بما فيها القدس الشرقية. والذي يفشل دولة فلسطين في ممارسة سيادتها على أراضيها ويُقوض فرص تحقيق السلام العادل والدائم.

6- يدين المؤتمر، مصادقة سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مشروع شق طريق استيطاني في مدينة القدس المحتلة، في مارس/اذار 2025 لتعزيز الربط بين المستعمرات الإسرائيلية في إطار مخطط ضم مستعمرة "معاليه أدوميم" لمدينة القدس المحتلة وعزل مدينة القدس المحتلة عن محيطها الفلسطيني في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ويجدد المؤتمر دعوته للمجتمع الدولي، إلى تحمل مسؤولياته تجاه الزام إسرائيل، قوة الاحتلال، وقف جميع سياسات الاستيطان والضم والتهجير القسري التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني، وتفعيل آليات المساءلة، بما في ذلك فرض عقوبات دولية على إسرائيل، قوة الاحتلال، لانتهاكاتها المتكررة للقانون الدولي.

7- يدين المؤتمر، الجرائم المتزايدة منذ مطلع العام 2025 التي يرتكبها المستوطنون ضد الفلسطينيين خاصة في قرية (سوسيا) بمنطقة (مسافر يطا) جنوبي الضفة الغربية المحتلة والتي كان اخرها جريمة قرية «كفر مالك»، شمال شرق رام الله وسط الضفة الغربية التي راح ضحيتها 3 شهداء ونحو 30 جريحا، ويدعو المؤتمر المجتمع الدولي الى حماية المدنيين الفلسطينيين من جرام المستوطنين وقوات الاحتلال الإسرائيلي ومعاقبتهم.

8- يطالب المؤتمر بوقف جميع سياسات وإجراءات الضم والاستعمار غير الشرعي وهدم المنازل والاستيلاء على الأراضي، وتدمير البنى التحتية، والاقتحامات الإسرائيلية للمخيمات والمدن الفلسطينية، ومحاولات فرض السيادة الإسرائيلية على أي أجزاء من الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، ويحذر المؤتمر من تلك السياسات العنصرية التي تهدد بتفجير الموقف برمته بشكل غير مسبوق، وتزيد الوضع الإقليمي اشتعالا وتعقيدا.

9- يعرب المؤتمر عن رفضه القاطع للدعوات الإسرائيلية الخطيرة بما يسمى بفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة العربية المحتلة كما وردت على لسان وزير العدل في حكومة لاحتلال الاسرائيلي في يوليو 2025، وكذلك دعوة وزير الاقتصاد والصناعة الاسرائيلي لتفكيك السلطة الوطنية الفلسطينية، ويعتبر المؤتمر الدعوات الإسرائيلية مسعى خطير لترسيخ الاحتلال غير الشرعي وتقويض حل الدولتين، وانتهاكا صارخا لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي أكد على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وعدم قانونية بناء المستعمرات الاستعمارية، وبطلان كل إجراءات ضم الأرض الفلسطينية المحتلة. ويدعو مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤوليته في حماية الأمن والسلم الدوليين وحماية مؤسسات دولة فلسطين

رابعًا: متابعة تطورات الانتفاضة ودعمها:

1. يحذّر المؤتمر، من استمرار حرب الإبادة الجماعية والتجويع التي يشنها الاحتلال الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والتي راح ضحيتها ما يزيد عن مئتي ألف فلسطينيا ما بين شهيد وجرح معظمهم من الأطفال والنساء والتي تترافق مع الإرهاب المنظم الذي يشنه المستوطنون على القرى والبلدات والمدن في الضفة الغربية، وآخرها هجومهم على كفر مالك وترمسعيا وصوريف ومسافر يطا، ويطالب المؤتمر المجتمع الدولي بالتدخل الفوري لإجبار الاحتلال على وقف حرب الإبادة والجرائم التي يرتكبها جيشه ومستوطنوه الإرهابيون لحماية المنطقة من تصعيد مرتقب وتعزيز فرص السلام .
2. يدعو المؤتمر، إلى وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة، وفتح المعابر وإدخال المساعدات، ويرفض أية محاولات لتهجير سكانه، وتوفير الدعم السياسي والدبلوماسي الكامل للتوصل إلى حل الدولتين، ويطالب مجلس الأمن بتشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق في الجرائم الإسرائيلية، واتخاذ خطوات جدية لمنع هذه الجرائم ومحاسبة مرتكبيها".
3. يشيد المؤتمر بالجهود الحثيثة والكبيرة التي تبذلها جمهورية مصر العربية ودولة قطر من اجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، مقدرا عاليا دورهما في السعي إلى وقف التصعيد وتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني.
4. يعرب المؤتمر عن ادانته لقرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي وقف إدخال المساعدات الإنسانية، منذ الأول من مارس/اذار 2025 وإغلاق المعابر كافة المؤدية إلى قطاع غزة، وقطع امدادات الكهرباء والمياه والأدوية والذي يمثل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني، واتفاقية جنيف الرابعة، وكذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعقابا جماعيا وجريمة ضد الإنسانية تستوجب المساءلة والمحاسبة بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ويطالب المؤتمر المجتمع الدولي، باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد لجرائم إسرائيل، قوة الاحتلال، وانتهاكاتها المتواصلة في الارض الفلسطينية المحتلة، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كافٍ ودائم ودون عوائق إلى جميع أنحاء قطاع غزة، وضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني وتسهيل عملياتهم على الأرض، ومراقبة دولية لضمان الامتثال للقانون الإنساني ومنع استخدام التجويع أداة للحرب.
5. يدين المؤتمر التصعيد الخطير لجرائم وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين، على عدد من مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس، لا سيما الهجوم العسكري الوحشي على مدينتي جنين وطولكرم ونور شمس ومخيماتهما، منذ مطلع العام 2025 واستشهاد وإصابة العشرات من المدنيين، ونزوح ما يزيد عن 46 الف لاجئ فلسطيني، ويحمل المؤتمر حكومة الاحتلال المسؤولية عن هذا التصعيد، الذي يُنّذِر بتفجر الأوضاع الأمنية والإنسانية، وتدمير كل الجهود الرامية للسلام وإنهاء الحرب.
6. يدعو المؤتمر إلى مساندة حق دولة فلسطين في نيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة وأجهزتها ومنظماتها، مثمنا مواقف الدول التي اعترفت بدولة فلسطين، ويطالب المؤتمر جميع الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين إلى المبادرة بذلك استرشادا بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك تنفيذا لقراراتها التي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.
7. يدعو مجلس الأمن الدولي إلى تحمل مسؤولياته في حفظ السلام والأمن الدوليين، وتنفيذ قراراته ذات الصلة بما فيها القرار 2735 (2024) و2728 (2024) و2334 (2016)، وقرار الجمعية العامة ES 10/24 الصادر بتاريخ 18 أيلول/ سبتمبر 2024، كما يدعو جميع الدول الى اتخاذ تدابير إضافية بما في ذلك فرض عقوبات رادعة على إسرائيل، قوة الاحتلال، لإجبارها على إنهاء احتلالها واستعمارها غير القانوني لأرض دولة فلسطين على وجه السرعة، ودعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.
8. يرحب المؤتمر، بـ"القرار التاريخي" الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ 13 يونيو/حزيران 2025، والذي يطالب بوقف فوري، غير مشروط ودائم لإطلاق النار في قطاع غزة، وذلك بأغلبية ساحقة بلغت 149 دولة، مقابل معارضة 12 دولة فقط وامتناع 19 أخرى عن التصويت، ويشدد المؤتمر على أهمية ما ورد في القرار بشأن تحميل الاحتلال الإسرائيلي، المسؤولية الكاملة عن الوضع الكارثي في القطاع، ومطالبته بإنهاء الحصار الجائر فورا، وفتح جميع المعابر الحدودية، وضمان دخول المساعدات الإنسانية على نطاق واسع إلى السكان المدنيين في قطاع غزة، وتأكيده بأن وحدة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية تحت قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية، تمثل الأساس المتين لأي حل سياسي عادل.
9. يطالب المؤتمر بضرورة انسحاب الاحتلال الاسرائيلي بالكامل من قطاع غزة، والعمل على تمكين الحكومة الفلسطينية لتولي مهامها في قطاع غزة، باعتباره جزءا من الأرض الفلسطينية المحتلة إلى جانب الضفة الغربية بما فيها القدس، وبما يسمح بمعالجة الكارثة الإنسانية التي يتعرض لها القطاع حتى الآن بسبب حرب الإبادة الاسرائيلية، ويعرب المؤتمر عن رفضه التام أي محاولات لتقسيم قطاع غزة، ودعمه الكامل للشعب الفلسطيني في التمسك بأرضه ومساندته لنيل كافة حقوقه غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس,
10. يدين المؤتمر جميع الأفعال الإجرامية والتصريحات المتطرفة والعنصرية لوزراء في حكومة الاحتلال الإسرائيلي وجرائمها في مدن وقرى الضفة الغربية ومخيماتها، ويحذر من خطورة تصاعد وتيرة الإرهاب المنظم الذي يمارسه المستعمرون ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته وممتلكاته، بدعم وتسليح من حكومة الاحتلال وحماية قواتها، داعيا إلى اتخاذ الإجراءات القانونية لمحاسبتهم، كذلك لمواجهة سياسة الضم والاستعمار، ومحاولات فرض السيادة الإسرائيلية المزعومة على الأرض الفلسطينية
11. يرحب المؤتمر بالبيان المشترك الصادر عن 80 دولة في مايو/أيار 2025 حول الكارثة الإنسانية غير المسبوقة التي يعيشها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، نتيجة عدوان الاحتلال المتواصل منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، والذي اتخذ طابع الإبادة الجماعية والتجويع الممنهج والتهجير القسري، والذي يشكّل إقرارًا دوليًا ببشاعة الجريمة الإسرائيلية المستمرة في قطاع غزة، ويدعو المؤتمر الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إدانة الجرائم الاسرائيلية، واتخاذ إجراءات عقابية ملموسة تلزم حكومة الاحتلال الاسرائيلي، بوقف حرب الإبادة والتجويع ومحاسبتها على جرائمها ضد الإنسانية، كما يطالب الدول الموقعة على البيان ترجمته إلى خطوات عملية رادعة.
12. يرحب المؤتمر بالبيان المشترك الذي صدر عن قادة بريطانيا وفرنسا وكندا، في مايو 2025 وكذلك الترحيب بمواقف دول الاتحاد الأوروبي، وبالبيان المشترك للدول المانحة، وبيان اللجنة الوزارية العربية الإسلامية، والتي تقضي برفضهم جميعا لسياسة الحصار والتجويع والتهجير والاستيلاء على الأرض، ومطالبتهم بوقف فوري لإطلاق النار وإدخال المساعدات الإنسانية فورا ودون عراقيل عبر الأمم المتحدة ووكالة الأونروا، وضمان وصولها إلى كل المناطق في غزة، ورفضهم استخدام المساعدات سلاحا وأداة سياسية من قبل إسرائيل لإنجاز أهدافها غير الشرعية، والتوجه نحو الاعتراف بدولة فلسطين.
13. يرحب المؤتمر بدعوة كل من إسبانيا، وايرلندا، وسلوفينيا، والنرويج إلى قبول فلسطين بالأمم المتحدة كعضو كامل العضوية، والاعتراف بفلسطين خطوة نحو تنفيذ حل الدولتين، ويعتبر المؤتمر دعوة الدول الأربعة خطوة مهمة نحو انصاف الشعب الفلسطيني وإنهاء معاناته المستمرة، وتشكل دعمًا سياسيًا واضحًا، ورسالة ضغط على مجلس الأمن لتحمل مسؤوليته التاريخية.

خامسًا: اللاجئون الفلسطينيون:

1. يدين المؤتمر استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية المستمرة منذ مطلع العام 2025 وحملات التهجير التي طالت 13.500 اسرة (45 الف لاجئ) والتدمير الممنهج للمباني السكنية في مخيمات شمال الضفة الغربية التي تزيد نسبتها عن 50% من اجمالي الوحدات السكنية في المخيمات، والتي كان اخرها هدم منازل جديدة بلغت 58 بناية في مخيم طولكرم و48 بناية في مخيم نور شمس في أيار 2025، وهدم أكثر من 100 منزل في مخيم جنين في حزيران 2025، والذي يأتي في إطار مخطط انهاء المخيمات وشطب وجودها باعتبارها شاهداً على النكبة وعلى جرائمها التي ارتكبتها في العام 1948، واسقاط حق العودة، ويؤكد المؤتمر بان ما تقوم به دول الاحتلال الإسرائيلي من تدمير ممنهج لمخيمات شمال الضفة الغربية يعتبر جريمة حرب وتطهير عرقي في انتهاك للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة وقراراتها بذات الصلة يستوجب تدخلاً دولياً لحماية المخيمات.
2. يرحب المؤتمر بالتسهيلات التي تقدمها الحكومة السورية الجديدة للاجئين الفلسطينيين وإلغاء كافة القيود على عودتهم الى مخيماتهم والتي فتحت الطريق لعودة أكثر من 15 ألف لاجئ فلسطيني إلى مخيم اليرموك مع توقعات بعودة المزيد خلال الفترة المقبلة، كما يشيد بجهود اعادة الاعمار التي تشهدها مخيمات اليرموك ودرعا وعين التل ضمن مشروع إصلاح المساكن الصغيرة الذي تنفذه الأونروا ويشدد المؤتمر على الأهمية البالغة لاستمرار التمويل الدولي للأونروا لضمان قدرتها على مواصلة تقديم خدماتها الأساسية والنهوض بواقع المخيمات الفلسطينية في سوريا وإعادة اعمارها.
3. يرحّب المؤتمر، بالبيان المشترك بين الرئيس محمود عباس والرئيس جوزيف عون الصادر بتاريخ 21 أيار/مايو 2025، والذي أكد على حصر السلاح في يد الدولة اللبنانية واحترام سيادتها إلى جانب تعزيز التنسيق بين السلطات اللبنانية والفلسطينية لضمان استقرار المخيمات ومحيطها، ويؤكد المؤتمر بأن البيان المشترك يشكل مساراً عملياً لمتابعة أوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان، والعمل على تحسين الظروف المعيشية والإنسانية للاجئين، مع احترام السيادة اللبنانية والالتزام بالقوانين اللبنانية، والتزام الجانبين بتوفير الحقوق الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، بما يضمن حياة كريمة دون المساس بحقهم في العودة أو التأثير في هويتهم الوطنية.
4. يعرب المؤتمر عن رفضه التام لأي مبادرات أو محاولات لتهجير الشعب الفلسطيني من قطاع غزة والضفة الغربية، وعدم القبول بأي محاولات لتغيير المعادلة وفرض واقع جديد للتهجير وتصفية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والإضرار بحقوقهم التاريخية في وطنهم وتصفية القضية الفلسطينية، ويعتبر أن أي محاولات لفرض التهجير بكل صوره على أبناء الشعب الفلسطيني تُعد جريمة ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي واتفاقيات جنيف، ولا تخدم مساعي تحقيق السلام العادل والشامل، بل تُغذي الصراع وتزيد من حدة التوتر في المنطقة مما يستوجب على المجتمع الدولي، ومجلس الأمن والأمم المتحدة، اتخاذ موقف دولي حازم ضد أي دعوات أو خطط تهدف إلى تهجير الفلسطينيين من أرضهم.

سادسًا: نشاط وكالة الغوث الدولية (الأونروا) وأوضاعها المالية:

1. يؤكد المؤتمر على أهمية العمل الجماعي للدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والدول المانحة والدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين، ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وأصحاب المصلحة للتصويت بأغلبية ساحقة في شهر كانون الأول/ديسمبر 2025 على قرار تجديد تفويض الاونروا لثلاث سنوات جدد تبدأ من 30 حزيران/يونيو 2026 حتى 30 حزيران/يونيو 2029، ويدعو المؤتمر إلى عدم المساس بولاية عمل الاونروا، او إجراء أي تعديل على التفويض الممنوح للأونروا وفق القرار302 والذي تم إقراره من قبل الجمعية العامة .
2. أقر المؤتمر تشكيل مجموعة عمل للدول العربية المضيفة برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية لمراجعة تقرير التقييم الاستراتيجي للأونروا، وما ورد فيه من سيناريوهات محتملة للمضي قدمًا لمعالجة التحديات التي تواجها الأونروا واعداد تقرير حول ما تضمنه التقرير وطرحها على الاطراف المعنية وأصحاب المصلحة، ويعتبر المؤتمر أنما ورد في التقرير من جوانب إيجابية بشأن أهمية دور الاونروا الهام ي تعزيز الاستقرار الإقليمي وأن انهيارها سيخلق تداعيات كارثية على صعيد حقوق الانسان والعمل الانساني السناريوهات التي تضمنها التقرير تتعارض مع القرار 302 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتصب نحو هدف تفريغ الاونروا ونقل صلاحياتها بشكل تدريجي إلى حكومات الدول المضيفة والمنظمات الدولية.
3. يطالب المؤتمر المجتمع الدولي بالوقوف إمام التزاماته تجاه اللاجئين الفلسطينيين والإيفاء بالتزاماته لدعم موازنة الأونروا ونداءات الطوارئ وزيادة المساعدات المقدمة للاجئين وتحسينها دون ربط ذلك باشتراطات سياسية معينة، لما لذلك من أهمية في تحقيق الاستقرار في المنطقة حتى يتم التوصل للحل المنشود لقضية اللاجئين بالعودة إلى ديارهم وممتلكاتهم طبقاً لما أقرته الشرعية الدولية وخاصة القرار 194 .
4. يحذر المؤتمر من خطورة التحديات السياسية والتشغيلية المالية التي تواجهها الأونروا في ظل عدم وجود أي مساهمات إضافية تغطي العجز المالي في ميزانية البرامج للعام 2025 الذي يقدر بـ 200 مليون دولار على ولاية عمل الاونروا وخدماتها الأساسية، وعدم قدرتها على صرف رواتب موظفيها والتي ستحمل مخاطر جسيمة التي قد تنجم عنها، انهيار بيئة العمل أو تراجع الخدمات المقدمة للاجئين، أو تفاقم الأزمة الإنسانية في مناطق العمليات كافة، ويدعو المؤتمر المانحين الى تقديم تمويل إضافي يغطي قيمة العجز المالي القائم.
5. يدعو المؤتمر إدارة الاونروا إلى التحرك لحشد تمويل عاجل وكافٍ من الدول الأعضاء يغطي العجز المالي في الميزانية الاعتيادية الذي يقدر بـ 200 مليون دولار؛ لحماية الخدمات الحيوية، واستدامة عملياتها لما بعد أغسطس/ اب 2025، ويرفض المؤتمر أن تعالج الأونروا أزمتها المالية على حساب العاملين او اللاجئين.
6. يؤكد المؤتمر على اهمية التنسيق المسبق مع الدول العربية المضيفة للاجئين في أي خطوات او إجراءات او قرارات تتخذها الاونروا ذات صلة مباشرة بالخدمات او حقوق العاملين، لإيجاد صيغة مشتركة متوافق عليها لمعالجة القضايا العالقة، والخروج بقرارات صائبة تعالج التحديات التي تواجه عمل الاونروا وتحمي ولايتها وخدماتها وتحمي حقوق العاملين لديها دون المساس بها.
7. يؤكد المؤتمر على اهمية تعزيز الثقة والتواصل بين إدارة وممثلي الموظفين باعتبارها السبيل الأمثل لضمان استقرار الاونروا واستمرارية خدماتها للاجئين، ويدعو المؤتمر الاونروا الى اعادة النظر في كافة قرارات الفصل بحق أعضاء اتحاد لبنان وغزة والضفة الغربية، وكذلك الموظفين المفصولين من إقليم غزة على خلفية اتهامات مرتبطة بأحداث 7 أكتوبر، دون أن تثبت إدانتهم بأي أدلة قانونية.
8. يؤكد المؤتمر بان قرارات الاونروا بتقلص خدماتها الصحية في لبنان، وعدم تغطية تكاليف الاستشفاء للاجئين الفلسطينيين في المستشفيات غير المتعاقدة معها لا يراعي واقع المخيمات الفلسطينية في لبنان والظروف المعيشية الصعبة للاجئين الفلسطينيين، ويدعو الاونروا إلى إعادة النظر في قراراتها المتخذة بشان الخدمات الصحية والاستشفاء، والعودة إلى نظام الاستشفاء والطبابة للعام 2015، وتوسيع دائرة التعاقد مع المستشفيات في لبنان دون تحميلهم اية اعباء مالية اضافية خارج عن قدرتهم المادية.
9. يعرب المؤتمر عن قلقه لتخفيض الاونروا للمساعدات النقدية المقدمة في سوريا من 40.5 دولاراً إلى 15 دولاراً شهرياً للشخص الواحد في عام 2024 وعدم صرف المساعدات النقدية في العام 2025 بما يهدد تفاقم الازمات الإنسانية المركبة للاجئين الفلسطينيين في سوريا ويدعو المؤتمر إلى إعادة صرف المساعدات النقدية للاجئين الفلسطينيين في سوريا دون أي تخفيض.
10. يدين المؤتمر، قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي إغلاق ست مدارس تابعة لوكالة "الأونروا" في مخيم شعفاط وسلوان ووادي الجوز وصور باهر بمدينة القدس المحتلة في مطلع شهر مايو/أيار 2025 والذي يأتي في إطار الإجراءات والسياسات غير القانونية التي تستهدف وجود الوكالة ودورها خاصة في مدينة القدس، والذي يشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة بما في ذلك القرار 302، ويطالب المؤتمر الأمم المتحدة بمواصلة جهودها للضغط على دولة الاحتلال الاسرائيلي لتجميد العمل بالقانونين اللذين يحظران عمل الأونروا في مدينة القدس المحتلة، والتراجع عن قرار اغلاق مدارس القدس الذي يحرم ما يزيد عن 800 طفل من اللاجئين الفلسطينيين من حقهم الأساسي في التعليم.
11. يرحب المؤتمر بعودة التمويل السويسري للأونروا الذي سيساهم في تمكين الاونروا من الاستمرار بولاية عملها وفق تفويضها الممنوح لها بالقرار 302 مع تفاقم أزمتها المالية المستأصلة، ويعتبر القرار تطوراً ايجابياً بموقف سويسرا تجاه دعم ولاية عمل الاونروا وخطوة تصحيحية لقرارها بتجميد تمويلها في شباط/فبراير 2025 ويطالب باستكمال مساهمتها بتمويل غير مخصص يشمل عمليات الأونروا في اقاليمها الخمسة.
12. يرحب المؤتمر بالتوصيات الصادر عن اجتماعات اللجنة الاستشارية للأونروا المنعقد يومي 25-26 حزيران/يونيو 2025 ويؤكد المؤتمر بأن التوصيات تشكل خارطة طريق ومسار توجيهي لتمكين الاونروا من القيام بمهامها بحسب التفويض الممنوح لها بالقرار 302، والتغلب على التحديات التي تواجه عملها.

سابعًا: التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

1- يدعو المؤتمر، جميع الدول لتقديم الدعم المالي والسياسي للخطة العربية الاسلامية التي اعتمدتها القمة العربية (قمة فلسطين) بتاريخ 4 أذار/مارس 2025، ووزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في السابع منه بجدة، بشأن التعافي وإعادة الإعمار في قطاع غزة، بما يضمن تثبيت الشعب الفلسطيني على أرضه والتصدي لمحاولات تهجيره وتمكينه من ممارسته جميع حقوقه المشروعة.

2- يرحب المؤتمر بمخرجات الاجتماع الوزاري الرابع لمؤتمر التعاون بين دول شرق آسيا من أجل تنمية فلسطين، الذي عقد في 11 تموز/ يوليو 2025، في العاصمة كوالالمبور، ويشدد المؤتمر العمل بمخرجات الاجتماع التي تصب في تعزيز التنمية في فلسطين في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تشهدها دولة فلسطين وما تفرضه دولة الاحتلال الإسرائيلي من قيود تُعرقل الوصول إلى الموارد في فلسطين (المياه، والكهرباء، والاتصالات السلكية واللا سلكية وفرص الاستثمار) من خلال استمرار العدوان العسكري على محافظات وقرى ومخيمات الضفة الغربية وعزل القدس الشرقية عن محيطها، وحرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة التي دمرت كل مقومات الحياة فيه بما في ذلك البنى التحتية ومؤسساته الاقتصادية .

3-يؤكد المؤتمر على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني وثباته على أرضه، من خلال توفير المزيد من الدعم المالي وكافة التسهيلات الممكنة للقطاع الاقتصادي والصناعي والتجاري والتعليمي والصحي في فلسطين، ودعم موازنة حكومة دولة فلسطين وتفعيل شبكة الأمان العربية بحدها الأدنى، والمقدرة بـ 100 مليون دولار شهريًا التي اقرتها قمة الكويت عام 2014، ويدعو المجتمع الدولي الى وضع حد لاستمرار دولة الاحتلال الإسرائيلي في سرقة أموال المقاصة تحت ذرائع واهية.

4- يدين المؤتمر رفع الاحتلال الإسرائيلي في مطلع يوليو 2025 دعاوى على السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية للحصول على تعويضات، بقيمة 4.5 مليار شيقل (1.2 مليار دولار) لعائلات إسرائيلية تضررت من احداث السابع من أكتوبر 2023 من أموال الضرائب الفلسطينية التي تجمعها حكومة الاحتلال الاسرائيلي، ويؤكد المؤتمر ان سياسات الاحتلال بعدم استلام فائض العملة من البنوك الفلسطينية يعيق تدفق النقد ويشل القطاع المصرفي ويهدف من وراء خطواته تقويض السلطة الوطنية الفلسطينية، وتجفيف مواردها للحيلولة دون القيام بواجباتها والوفاء بالتزاماتها ولقطع الطريق امام ترسيخ مؤسسات الدولة الفلسطينية، ويعبر المؤتمر عن دعمه لمنظمة التحرير الفلسطينية وتحركها القانوني لمواجهة الدعاوي الإسرائيلي وحماية المال العام الفلسطيني وحقوق الشعب الفلسطيني وممثليه الشرعيين.

5- يدين المؤتمر قرار المحكمة العليا الأميركية في حزيران/يونيو 2025 السماح للمواطنين الأميركيين الذين كانوا ضحايا هجمات في إسرائيل والضفة الغربية المحتلة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بمقاضاة السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية للمطالبة بتعويضات، ويؤكد المؤتمر أن قرار المحكمة ينتهك مبدأ الحصانة السيادية المعترف به دوليًا لمنظمة التحرير الفلسطينية، ويتجاهل بشكل فاضح السياق السياسي والقانوني للصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، والواقع الاستعماري المفروض على الأرض الفلسطينية، ويتساوق مع رؤية دولة الاحتلال الإسرائيلي في تقويض عمل السطلة الوطنية الفلسطينية ووضعها إلى حافة الانهيار المالي كورقة ضغط وابتزاز للرضوخ للحلول الإسرائيلية.

ثامناً: ما يستجد من أعمال:

1- يدين المؤتمر قيام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، قطاع غزة إلى منطقة مجاعة وإخضاع الشعب الفلسطيني لظروف قاتلة واستخدام سياسة التجويع كسلاح حرب ضد الشعب الفلسطيني، ويطالب المجتمع الدولي بالتحرك الفوري لوقف العدوان وكسر الحصار المفروض على القطاع وضمان وصول المساعدات الإنسانية والاغاثية والطبية إليه، وتفعيل آليات المحاسبة والمساءلة الدولية تجاه الجرائم الإسرائيلية.

2- يرحب المؤتمر بالبيان الصادر بتاريخ 21/7/2025 عن المملكة المتحدة بمشاركة وزراء خارجية 25 دولة بشأن الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة وما تضمنه من مطالبة واضحة بإنهاء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة والوقف الفوري لسياسة الإبادة الجماعية وانهاء سياسة التجويع الممنهج وضمان محاسبة مرتكبي الجرائم بحق الشعب الفلسطيني وفرض عقوبات على الاحتلال الإسرائيلي وقادته ومليشيات المستوطنين الإرهابية، والتأكيد على ضرورة الاعتراف الفوري بدولة فلسطين باعتبارها خطوة قانونية واخلاقية تساهم في حماية حقوق الشعب الفلسطيني.

3- يرحب المؤتمر، بانعقاد المؤتمر الدولي رفيع المستوى المعني بالتسوية السلمية للقضية الفلسطينية، برئاسة المملكة العربية السعودية وفرنسا تحت مظلة الأمم المتحدة بتاريخ 28 يوليو/ تموز 2025 في نيويورك ويعتبره خطوة مهمة ونجاحاً للدبلوماسية العربية من أجل تطبيق قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية وفي مقدمتها حل الدولتين والاعتراف بالدولة الفلسطينية على طريق إنهاء الاحتلال، ويؤكد المؤتمر بأن انعقاده يمثل فرصة حاسمة يجب أن تغتنمها الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة لرسم مسار لا رجعة فيه نحو تطبيق حل الدولتين مما يستوجب العمل من جميع الأطراف على انجاحه وتحقيق أهدافه .

2- يحذر المؤتمر من تداعيات قرار دولة الاحتلال الإسرائيلي في شهر تموز 2025 فرض السيطرة الإسرائيلية على الحرم الإبراهيمي الشريف، من خلال نقل صلاحيات إدارة الحرم الابراهيمي والإشراف عليه من بلدية الخليل إلى ما يسمى المجلس الديني التابع لمستعمرة "كريات أربع"، في خطوة عنصرية غير مسبوقة تهدف لفرض السيطرة على الحرم وتهويده وتغيير هويته ومعالمه بالكامل، ويطالب المؤتمر اليونسكو والمجتمع الدولي التدخل العاجل لوقف تنفيذ هذا القرار الذي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي والقرارات الأممية ذات الصلة.

3- يدين المؤتمر، إعلان دولة الاحتلال الإسرائيلي في مارس /اذار 2025 عن إنشاء وكالة خاصّة تستهدف تهجير الفلسطينيين تحت مُسمّى "المغادرة الطوعية" من قطاع غزّة، وكذلك آلية توزيع المساعدات الإسرائيلية الأميركية التي تقودها ما تسمى "مؤسسة غزة الانسانية"، التي تعمل بإشراف إسرائيلي - أميركي والتي تُشكل انتهاكًا صارخًا لمبادئ العمل الإنساني والقانون الدولي، والمخططات الإسرائيلية الهادفة لإنشاء "مدينة إنسانية" في مدينة رفح جنوب قطاع غزة، والتي ستكون بمثابة معسكرات اعتقال جماعية للفلسطينيين، وامتدادا لجرائم الإبادة الجماعية، في انتهاك سافر للقانون الدولي ولمبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان ولميثاق وقرارات الأمم المتحدة في مسعى اسرائيلي لتضييق الخناق على الفلسطينيين، ويؤكد المؤتمر أن جميع هذه الإجراءات تهدف إلى تهجير الفلسطينيين قسرياً إلى خارج القطاع، ويطالب المجتمع الدولي بالتصدي لمنع جريمة تهجير الفلسطينيين من أراضيهم وتشكيل لجنة تحقيق دولية في جرائم الاحتلال وتقديمهم للعدالة الدولية.

4- يرحب المؤتمر بما ورد في "النداء الإنساني الطارئ المشترك" الصادر عن المنظمات الإقليمية الثلاث "جامعة الدول العربية، والإتحاد الإفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي"، في ختام أعمال اجتماعهم التشاوري الثاني الذي عقد في الثاني من يوليو/تموز 2025، في مقر الأمانة العامة للجامعة العربية لدعم القضية الفلسطينية، ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا، ويعتبر المؤتمر النداء الإنساني المشترك يعكس مسؤوليات والتزامات المنظمات الثلاث تجاه حماية الشعب الفلسطيني من الجرائم الإسرائيلية وحرب الإبادة والتجويع التي يتعرض لها منذ 21 شهراً.

5- يدين المؤتمر قرار دولة الاحتلال الاسرائيلي بمنع دخول وفد من أعضاء اللجنة الوزارية المكلفة من القمة العربية الإسلامية الاستثنائية المشتركة بشأن قطاع غزة إلى دولة فلسطين ولقاء رئيس دولة فلسطين محمود عباس بمدينة رام الله بتاريخ 31 أيار/مايو 2025، ويعتبر المؤتمر القرار الإسرائيلي انتهاك فاضح لالتزاماتها بموجب القانون الدولي كقوة قائمة بالاحتلال، وخرق للاتفاقيات الموقعة مع دولة فلسطين، وتصعيد خطير في محاولة إسرائيلية لضرب جهود اللجنة الرامية إلى حشد الدعم السياسي لحل الدولتين وحث المزيد من الدول للاعتراف بدولة فلسطين، وحشد الرأي العام الدولي والسياسة الدولية لإيجاد مسار سريع لوقف الحرب على قطاع غزة وإعادة اعماره ومنع تهجير سكانه .

6- يدين المؤتمر، اعتراض قوات الاحتلال الإسرائيلي في يونيو/حزيران 2025 السفينة التضامنية "مادلين" في المياه الدولية، واقتيادها إلى أحد الموانئ الإسرائيلي، واعتبر المؤتمر أن اعتراض "مادلين" في عرض البحر ومنعها من إيصال مساعدات "رمزية" للشعب الفلسطيني الذي يواجه حرب الإبادة الجماعية إرهاب دولة منظم، وانتهاكا فاضحا للقانون الدولي، ويدعو المؤتمر إلى إنهاء الحصار غير القانوني والقاتل على قطاع غزة، وتوصيل المساعدات الإنسانية مباشرة إلى الشعب الفلسطيني، بعيداً عن سيطرة الاحتلال، ومحاسبة كاملة وحقيقية لدولة الاحتلال الاسرائيلية على جرائمها.

7- يرحب المؤتمر اعلان تسعة دول (جنوب افريقيا، ماليزيا، كولومبيا، بوليفيا، كوبا، هندوراس، ناميبيا، السنغال، جزر بليز) في يناير 2025، تأسيس "مجموعة لاهاي" للعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ودعم حق الفلسطينيين في تقرير المصير وتنسيق الجهود للتصدي لانتهاكات إسرائيل للقانون الدولي وملاحقة قادتها في المحاكم الدولية، ومنع رسو السفن التي تستخدم لنقل الأسلحة أو الوقود العسكري إلى إسرائيل في أي ميناء من موانئها، ويدعو المؤتمر جميع الدول على اتخاذ المزيد من التدابير الفعَالة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وإزالة العقبات التي تحول دون تحقيق حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك حقه في دولة فلسطينية مستقلة.

8- يرحب المؤتمر بتقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة والصادر عن الدورة 59 لمجلس حقوق الإنسان والذي عقد خلال الفترة من 16 يونيو إلى 11 يوليو 2025 تحت عنوان "من اقتصاد الاحتلال إلى اقتصاد الإبادة الجماعية" والذي تضمن إدراج 45 شركة وصفها التقرير بأنها ساهمت بتسهيل ارتكاب الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، ويدعو المؤتمر الدول الأعضاء إلى متابعة مخرجات هذا التقرير على المستوى الوطني.

9- يرحب المؤتمر بإعلان صندوق التقاعد الحكومي النرويجي، أحد أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، في مطلع يوليو 2025، عن إدراج عدد من الشركات الموردة لجيش الاحتلال الإسرائيلي على القائمة السوداء من ضمنها شركتي "أوشكوش" الأميركية و"تيسين كروب" الألمانية، وذلك على خلفية تورطها في تزويد الاحتلال بأسلحة، تستخدم في حرب الابادة المتواصلة على قطاع غزة منذ 21 شهرا، ويحث المؤتمر الشركات الدولية على مراجعة تعاملاتها وسياساتها التجارية مع شركائها لتجنب التواطؤ في جرائم الإبادة التي ترتكبها دولة الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين المدنيين في قطاع غزة.

10- يثمن المؤتمر موقف الوفود البرلمانية المشاركة في اجتماع الجمعية العامة الـ150 للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في العاصمة الأوزبكية طشقند في مطلع أبريل 2025 برفض تمرير مشروع مقدم من وفد دولة الاحتلال الإسرائيلي على البند الطارئ، والذي يطالب فيه برلمانات دول العالم بدعم وتسهيل تهجير شعبنا الفلسطيني عن أرضه، ويعتبر المؤتمر عدم تمرير المشروع الإسرائيلي خطوة رادعة تأتي في سياق الضغط على دولة الاحتلال الإسرائيلي بوقف جرائمها وحرب الإبادة على قطاع غزة وتأكيد على عزلة دولة الاحتلال، ويعكس موقف برلمانات دول العالم الرافض لمخطط تهجير الشعب الفلسطيني من ارضه ودعم حقوقه المشروعة في العودة وتقرير المصير وفق قرارات الأمم المتحدة، كما ويرحب بقرار الاتحاد البرلماني الدولي المؤكد على حل الدولتين والذي يعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ويذكر بالرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بعدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة.

11- يدين المؤتمر قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلغاء تأشيرات دخول نحو 27 نائباً ومسؤولاً فرنسياً، في ابريل/نيسان 2025، ومنع وفد فرنسي اخر رسمي في مطلع مايو/أيار 2025 من دخول الأراضي الفلسطينية المحتلة، يضم نحو 50 ممثلا عن الهيئات المحلية الفرنسية، كان من المقرر زيارة عدة مدن فلسطينية ضمن إطار مبادرة "عام فلسطين 2025"، وكذلك إطلاق قوات الاحتلال الإسرائيلي النار على وفد دبلوماسي يضم سفراء دول عربية وأجنبية وممثليها، أثناء زيارتهم إلى مخيم جنين شمالي الضفة الغربية المحتلة، للاطلاع على الأوضاع الإنسانية والجرائم والانتهاكات المرتكبة من قبل قوات الاحتلال في المنطقة، بتاريخ 21 أيار/ مايو 2025، وقرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي في 21 يوليو 2025 بمنع تمديد تأشيرة إقامة مسؤول المكتب الاممي لتنسيق الشؤون الإنسانية، ويعتبر المؤتمر أن ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي تجاه الوفود التضامنية مع الشعب الفلسطيني والمسؤولين الاممين يأتي في اطار محاولاتها لمنع الكشف عن انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي والقانون الدولي الانساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

12- يرحب المؤتمر بقرار الحكومة التشيلية في مايو/أيار 2025، بسحب الملاحق العسكرية والدفاعية والجوية التي كانت تخدم في سفارتها في دولة الاحتلال الإسرائيلي بسبب العمليات العسكرية غير المتناسبة التي يشنها الجيش الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين، فضلاً عن العراقيل المستمرة أمام السماح بدخول المساعدات الإنسانية الدولية الى قطاع غزة والذي يشكل خطوة متقدمة للضغط على حكومة دولة الاحتلال لوقف حربها على قطاع غزة والسماح بدخول المساعدات الإنسانية، ويجدد المؤتمر دعوته للمجتمع الدولي، وخصوصا مجلس الأمن الدولي، إلى تحمل مسؤولياته تجاه وضع حد لجرائم العدوان والتهجير والاستعمار والتجويع التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي، ودعم الجهود الرامية إلى تنفيذ حل الدولتين.

13- يعرب المؤتمر، عن تقديره للدعوات الأوروبية المتصاعدة في أيار/مايو 2025 لفرض عقوبات على الاحتلال ووقف العمل باتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والتعهد باتخاذ خطوات ملموسة إذا لم تبادر سلطات الاحتلال الإسرائيلي في وقف عدوانها على قطاع غزة وإتاحة دخول المساعدات الإنسانية، ويدعو المؤتمر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الى الانضمام إلى هذا التوجه المتنامي لوقف جرائم الاحتلال في الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة وحرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني المستمرة.

14- يرحب المؤتمر بالقرار الصادر عن لجنة الشؤون العامة في مؤتمر العمل الدولي في دورته الـ 113 على المستوى الوزاري بتاريخ 2 يونيو/حزيران 2025، والذي يقضي برفع مكانة دولة فلسطين من حركة تحرر وطني إلى دولة مراقبة في منظمة العمل الدولية، واعتماد رفع العلم الفلسطيني على مقرات المنظمة، والذي يأتي استكمالا لموقعها في وكالات دولية أخرى مثل: اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية التي اعتمدت بتاريخ 26 مايو/أيار 2025 قراراً برفع علم دولة فلسطين في مقر المنظمة، أسوة بباقي الدول الأعضاء، ويعتبر المؤتمر القرار دعما دوليا متزايدا لحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

15-يرحب المؤتمر، بقرار مجلس بلدية برشلونة، بتاريخ 30 أيا/مايو 2025 بقطع كافة العلاقات المؤسسية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، وتعليق اتفاقية التوأمة المبرم في 24 أيلول/سبتمبر 1998 بين العاصمة الكتالونية وتل أبيب، حتى يتم احترام القانون الدولي وضمان الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، ويدعو المؤتمر المدن الأخرى ودول العالم إلى اتخاذ خطوات مماثلة، لما تمثله من إجراء ضاغط على حكومة الاحتلال الاسرائيلي، لوقف جميع انتهاكاتها وجرائمها بحق أبناء الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته وحقوقه.

16- يشيد المؤتمر بتصديق رئيس جُزر المالديف في ابريل/نيسان 2025، على قرار برلماني يمنع دخول حاملي الجوازات الإسرائيلية إلى أراضي جمهورية المالديف والذي يعكس التزام المالديف بمبادئ العدالة وحقوق الإنسان. وبموقفها الأخلاقي الثابت المناهض للإبادة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ويدعو المؤتمر الدول الأخرى إلى اتخاذ مواقف مماثلة، من خلال العمل على تكريس العزلة الدولية لدولة الاحتلال الاسرائيلي. وفرض العقوبات الدولية عليها باعتبارها دولة مارقة خارجة عن القانون.

17- يرحب المؤتمر باعتماد لجنة التراث العالمي في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو"، خلال دورتها (47) المنعقدة في مقر "اليونسكو" بالعاصمة الفرنسية باريس، بتاريخ 9 يوليو 2025، أربعة قرارات هامة بالإجماع لصالح المواقع الفلسطينية المدرجة على قائمة التراث العالمي المعرض للخطر، وهي: القدس القديمة وأسوارها، البلدة القديمة في الخليل، دير القديس هيلاريون في غزة، وموقع بتير – أرض الزيتون والعنب والتي دعت إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، إلى وقف جميع الإجراءات التي تهدد سلامة وأصالة وقيم هذه المواقع، والامتثال الفوري للاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وعلى رأسها اتفاقية حماية التراث العالمي لعام 1972، ويؤكد المؤتمر أن "هذه القرارات تشكّل خطوة نوعية نحو تعزيز الحماية الدولية للتراث الفلسطيني، الذي يتعرض لانتهاكات متواصلة من قبل الاحتلال الإسرائيلي .

18- يوصي المؤتمر ان تقوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتوجيه معهد البحوث والدراسات العربية إلى اجراء مشروع بحثي اعلامي عن "التغطية الإعلامية لدور الاونروا في دولة فلسطين" دراسة تحليلية كيفية.

تاسعاً: توصيات مجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين:

اعتمد المؤتمر تقرير وتوصيات الدورة (91) لمجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين والتي عقدت بتاريخ 17/7/2025.

عاشراً: موعد انعقاد الدورة القادمة للمؤتمر:

## تقرر عقد الدورة القادمة (114) في مقر الأمانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة في موعد يحدد لاحقاً.